البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN

2025

التقرير السنوي

الإدارة العامة للبحوث والأحصاء
البنك المركزي اليمني

التقرير السنوي 2025

صادر عن
الإدارة العامة للبحوث والإحصاء
البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي عدن

أعضاء مجلس الإدارة

أ. أحمـــد أحمـــد غالـــب المعبقي
محافظ البنك المركزي
رئيس مجلس الإدارة

أ. د. محمـــد عمـــر عبدالله باناجـــــــه
نائب محافظ البنك المركزي
نائب رئيس مجلـس الإدارة

د. سيف محسن عبود الشريف
عضـــــو مجـــلـــــس الإدارة

أ. هاني محمد حزام وهاب
عضـو مجـــلـس الإدارة

أ. علي محمد علي الحبشي
عضـو مجـــلـس الإدارة

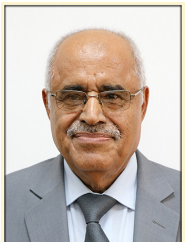

أ.د. حسين سعيد الملعسي
عضـو مجـــلـس الإدارة

د. عدنان محمد عبدالجبار
عضـــو مجـــلـــس الإدارة

قائمة المحتويات

كلمة المحافظ	6
المؤشرات الاقتصادية الرئيسية	7
الفصل الأول/ الوضع الاقتصادى العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية	
أولًا/ الوضع الاقتصادي العالمي	9
ثانياً/ التطورات الاقتصادية المحلية	15
الفصل الثاني/ النقود والائتمان	
أولًا/ ميزانية البنك المركزي اليمني	19
ثانياً/ الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية	22
ثالثاً/ العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه	27
رابعاً/ سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية	30
الفصل الثالث/ المالية العامة	
أولًا/ الإيرادات العامة والمنح	32
ثانياً/ النفقات العامة	34
ثالثاً/ الميزان الكلي	36
رابعاً/ الدين العام الداخلي	37
خامساً/ الدين العام الخارجي	37
الفصل الرابع / القطاع الخارجي	
ميزان المدفوعات	39
الملاحق الإحصائية	(46 – 53)

كلمة المحافظ

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية التقرير السنوي لعام 2025، آملين أن يعود بالفائدة على كل من يستخدمه.

ويستعرض التقرير السنوي التطورات الاقتصادية النقدية والمالية التي شهدها الاقتصاد اليمني خلال عام 2025، ويتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر تطورات النقد والائتمان. ويخصص الفصلين الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذا التقرير قد ساهم بشكل كبير في رقي الأداء السلس والفعال للبنك المركزي اليمني، لتستحق منا التقدير العميق. كما لا تنسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاح هذا العمل الكبير.

والله الموفق

أحمد أحمد غالب

المحافظ

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

المؤشر	2023	2024	2025
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق[1]:			
مليار ريال	26,753.42	35,176.40	36,062.66
معدل نمو الناتج بالريال (%)	0.2	32	2.5
مليون دولار	19,412	19,101	17,352
معدل نمو الناتج بالدولار (%)	-17.5	-1.6	-9.1
تضخم أسعار المستهلك:			
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (نهاية الفترة)	%23.8	%8.9	%31.0
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (المتوسط السنوي)	%0.9	%33.9	%20.4
سعر تصدير النفط الخام (متوسط مرجح) دولار/ للبرميل	-	-	-
سعر الصرف (متوسط الفترة) ريال/ دولار أمريكي	1,378.19	1,841.60	2,078.30
سعر الصرف (نهاية الفترة) ريال/ دولار أمريكي	1,529.40	2,059.20	1,624.45
القطاع النقدي والمصرفي	**(نسبة النمو السنوية)**		
العرض النقدي الواسع M2	14.0	17.9	-15.4
النقد M1	9.8	1.5	3.4
شبه النقد	16.9	28.5	-24.8
القاعدة النقدية	5.8	6.9	-1.5
سرعة دوران النقود (مرة)	2.3	2.6	3.2
المضاعف النقدي	2.7	3.0	2.6
مالية الحكومة	**(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)**		
الإيرادات العامة	4.6	5.9	4.0
النفقات العامة	11.3	8.2	7.7
عجز الموازنة العامة	6.7	2.3	3.7
القطاع الخارجي	**(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)**		
عجز الحساب الجاري	-32.39	-32.54	-39.56
صادرات السلع والخدمات	5.73	5.71	6.37
الصادرات النفطية	0	0	0
الصادرات الأخرى	5.73	5.71	6.37
واردات السلع والخدمات	68	71	78
واردات المشتقات النفطية	19	14	15
واردات السلع الغذائية	17	12	13
واردات أخرى	33	45	50

[1] تقديرات صندوق النقد الدولي - أكتوبر 2025.

الفصل الأول

الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: الوضع الاقتصادي العالمي:

بالاستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2025)، تشير التقديرات إلى أن **النمو الاقتصادي العالمي الحقيقي** بلغ 3.2% خلال عام 2025، مقارنة بنمو قدره 3.3% في عام 2024. ويعود هذا التراجع الطفيف إلى تباطؤ النمو الحقيقي للاقتصادات الصاعدة والنامية من 4.3% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025، وكذلك تراجع النمو الحقيقي للاقتصادات المتقدمة من 1.8% إلى 1.6%.

في حين ارتفع **الناتج المحلي الإجمالي** العالمي بالأسعار الجارية إلى 117.165 تريليون دولار أمريكي في عام 2025، مقارنة بـ 111.113 تريليون دولار في عام 2024، أي بزيادة قدرها 6.052 تريليون دولار.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم فقد أشارت التقديرات إلى تراجع في التضخم العالمي من 5.8% في عام 2024 إلى 4.2% في عام 2025. ويعود هذا الانخفاض المتوقع أساساً إلى انخفاض أسعار السلع الأولية، ولا سيما أسعار الوقود، وانخفاض أسعار الغذاء والطاقة أكثر مما كان متوقعاً في الاقتصادات الناشئة والنامية (خاصة في آسيا مثل الصين والهند)، بالإضافة إلى الآثار المستمرة للسياسة النقدية المتشددة السابقة واعتدال نمو الأجور، وتراجع الطلب العالمي الناجم عن الشكوك، وهو ما ينطبق على الاقتصادات المتقدمة التي تراجع فيها التضخم تراجعا طفيفا من 2.6% في عام 2024 إلى 2.5% في عام 2025. وبنفس السياق، لكن بوتيرة أقل، تراجع معدل التضخم في الاقتصادات الصاعدة والنامية من 7.9% في عام 2024 إلى 5.3% في عام 2025.

النمو العالمي

%3.2

الناتج المحلي الإجمالي العالمي

117.165

تريليون دولار

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

البيان	تقديرات		توقعات
	2024	2025	2026
الاقتصاد العالمي ٪	3.3	3.2	3.1
مقدار نمو الاقتصاد العالمي بالأسعار الجارية (بالتريليون دولار)	111.113	117.165	123.585
الاقتصادات المتقدمة ٪	1.8	1.6	1.6
الاقتصادات الصاعدة والنامية ٪	4.3	4.2	4.0
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٪	2.1	3.3	3.7
البلدان النامية المنخفضة الدخل ٪	4.2	4.4	5.0

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2025 صندوق النقد الدولي.

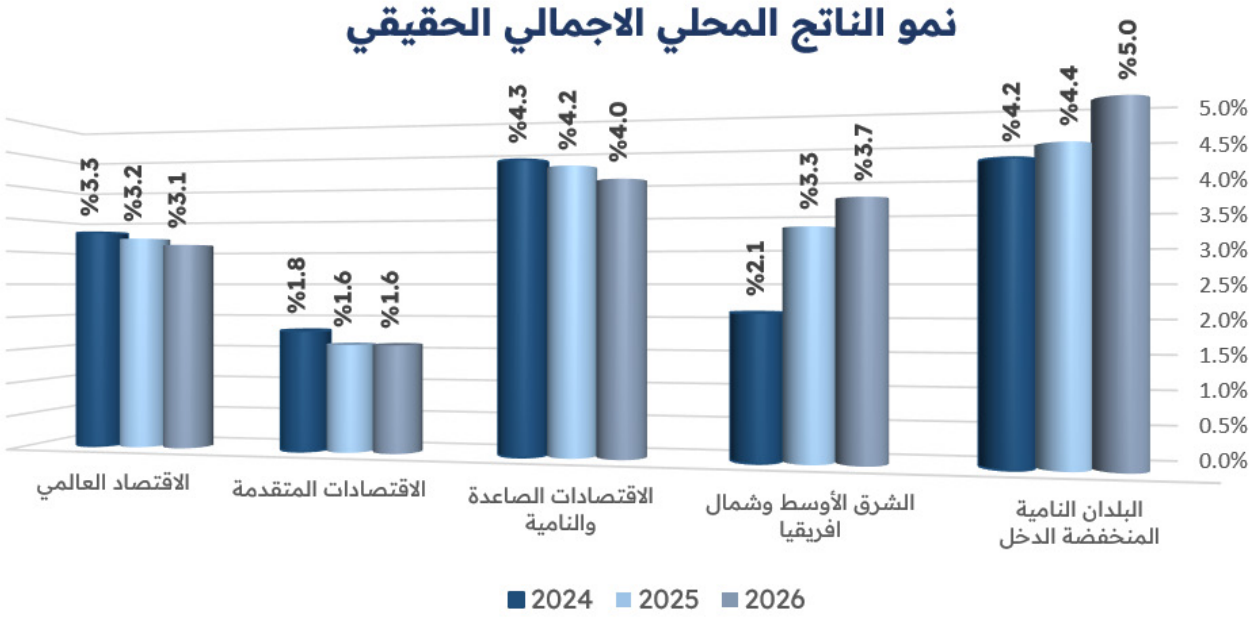

معدل التضخم حسب متوسط أسعار المستهلك

البيان	تقديرات		توقعات
	2024	2025	2026
الاقتصاد العالمي ٪	5.8	4.2	3.7
الاقتصادات المتقدمة ٪	2.6	2.5	2.2
الاقتصادات الصاعدة والنامية ٪	7.9	5.3	4.7
منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٪	14.2	12.2	10.3
البلدان النامية المنخفضة الدخل ٪	19.6	13.8	11.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2025 صندوق النقد الدولي.

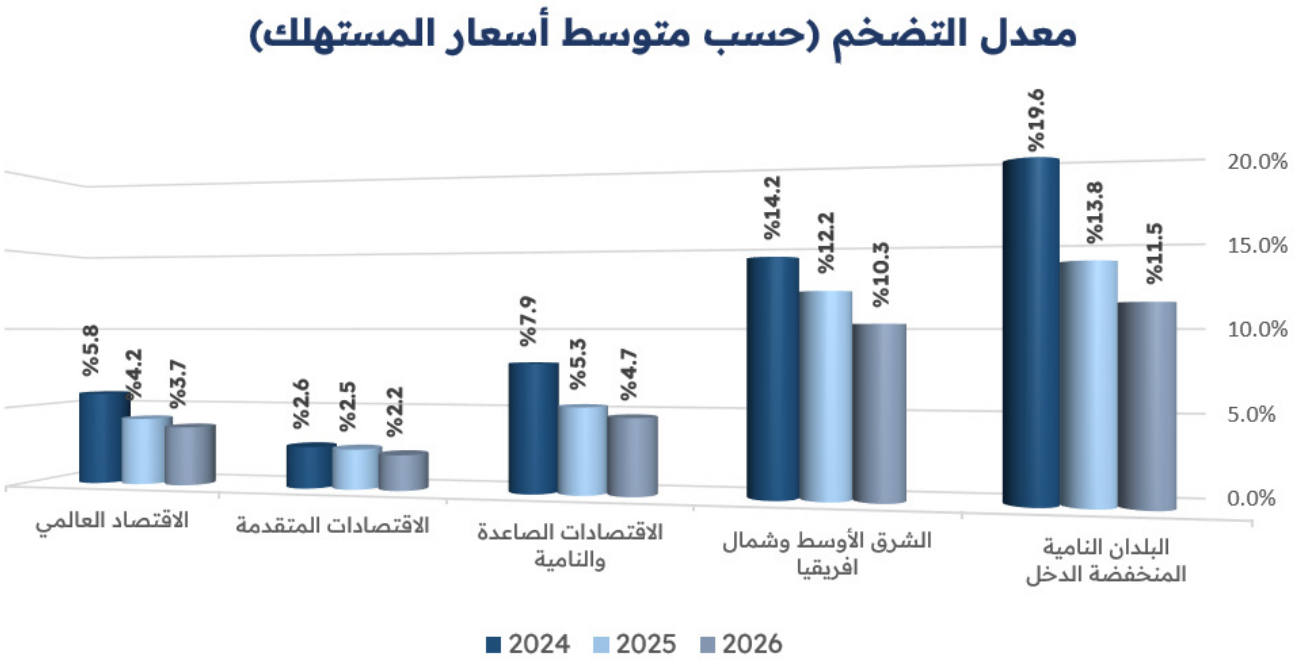

فيما يلي، نستعرض أهم التطورات الاقتصادية العالمية التي مرت بها مجموعات واقاليم ودول العالم وفق مستويات تقدمها وارتباطها الاقليمي وأهميتها في الاقتصاد العالمي خلال عام 2025:

الاقتصادات المتقدمة:

شهد نمو الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً خلال عام 2025، ليسجل 1.6%، مقارنة بنمو بلغ 1.8% في عام 2024. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل نمو هذه المجموعة عند مستوى 1.6% في عام 2026.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد انخفض معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى 2.5% في عام 2025، مقارنة بـ 2.6% في عام 2024. ومن المتوقع أن يتراجع معدل التضخم إلى 2.2% في عام 2026. وفيما يخص معدلات البطالة في الاقتصادات المتقدمة، أشارت التقديرات إلى ارتفاع في نسبتها لتصل إلى 4.7% في عام 2025، مقارنة بـ 4.6% في عام 2024، ومن المتوقع أن تستقر عند هذا المستوى ذاته 4.7% في عام 2026.

1.الولايات المتحدة:

سجلت الولايات المتحدة نمواً بلغ 2.0% خلال عام 2025، متراجعاً عن نسبة 2.8% المسجلة في عام 2024. ومن المتوقع أن يرتفع النمو ارتفاعا طفيفاً ليصل إلى 2.1% في عام 2026، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد تراجع معدله ليبلغ نحو 2.7% في عام 2025، مقارنة بـ 3.0% في عام 2024. ويتوقع الصندوق أن يسجل انخفاضاً آخر ليصل إلى 2.4% في نهاية عام 2026. وفيما يخص معدلات البطالة، أشارت التقديرات إلى ارتفاع طفيف في نسبتها لتصل إلى 4.2% في عام 2025، مقارنة بـ 4.0% في عام 2024، مع توقع ان تتراجع إلى 4.1% في عام 2026.

2. منطقة اليورو:

سجلت منطقة اليورو نمواً بلغ 1.2% خلال عام 2025، مقارنة بنسبة 0.9% في عام 2024. وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع طفيف في النمو ليصل إلى 1.1% في عام 2026. ويعزى ذلك أساساً إلى تباطؤ النمو العالمي وتداعيات التوترات التجارية والرسوم الجمركية التي تؤثر سلباً على التجارة والاستثمار على المستوى الدولي.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو إلى 2.1% في عام 2025، مقارنة بـ 2.4% في عام 2024. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 1.9% في نهاية عام 2026. وفيما يخص معدلات البطالة، أشارت

التقديرات إلى استقرار نسبتها عند 6.4% في عام 2025 (نفس المستوى المتوقع لعام 2024)، مع توقع انخفاض طفيف إلى 6.3% في عام 2026.

3.اليابان:

بلغ نمو الاقتصاد الياباني، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي 1.1% خلال عام 2025، مقارنة بـ 0.1% في عام 2024. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 0.6% في عام 2026.

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم، فقد ارتفع إلى 3.3% في عام 2025، مقارنة بـ 2.7% في عام 2024، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 2.1% في نهاية عام 2026. وفيما يخص معدل البطالة، أشارت التقديرات إلى استقراره عند 2.6% خلال الأعوام 2024 و2025 و2026.

الاقتصادات الصاعدة والنامية:

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع طفيف في نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية إلى 4.2% في عام 2025، مقارنةً بما نسبته 4.3% في 2024، ومن المتوقع أن تنخفض النسبة عما كانت عليه في عام 2025 لتبلغ 4.0% في 2026. من جهة أخرى سجل معدل التضخم في هذه الاقتصادات 5.3% لعام 2025، مع توقعات بانخفاض التضخم إلى 4.7% بنهاية عام 2026. أما بالنسبة لمعدلات البطالة، فقد سجلت ما نسبته 4.2% عام 2025، مقارنة بـ 4.3% عام 2024، ومن المتوقع ان يستمر الانخفاض إلى 4.0% عام 2026.

1.اسيا الصاعدة والنامية:

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع في نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية ليبلغ 5.2% في عام 2025، مقارنة بنسبة 5.3% في عام 2024، ومن المتوقع أن ينخفض النمو إلى 4.2% في عام 2026.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد بلغ معدل التضخم في هذه الاقتصادات 1.3% في عام 2025، مقارنة مع 1.9% عام 2024، مع توقع ارتفاعه إلى 2.1% بنهاية عام 2026.

- الصين:

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تراجع طفيف في نمو الاقتصاد الصيني ليبلغ 4.8% في عام 2025، مقارنة بنسبة 5.0% في عام 2024، ومن المتوقع أن يستمر التراجع ليصل إلى 4.2% في عام 2026. ويعزى ذلك أساساً إلى استمرار أزمة قطاع العقارات وضعف الطلب المحلي، إلى جانب الاعتماد المفرط على الصادرات التصنيعية والدعم الحكومي غير

الفعال للقطاعات الاستراتيجية، مما يساهم في تخصيص موارد غير كفؤة وضعف الإنتاجية على المدى الطويل.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد سجلت التوقعات قيمة صفرية في عام 2025، مقارنة بـ 0.2% في عام 2024، مع توقع أن يرتفع إلى 0.7% في عام 2026. وفيما يخص معدل البطالة، أشارت التقديرات إلى استقراره عند 5.1% خلال الأعوام 2024 و2025 و2026.

- **الهند**

سجل الاقتصاد الهندي نمواً بلغ 6.6% خلال عام 2025، مقارنة بنسبة 6.5% في عام 2024، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 6.2% في عام 2026، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي.

أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد تراجع معدل التضخم بشكل ملحوظ إلى 2.8% في عام 2025، مقارنة بـ 4.6% في عام 2024، مع توقع ارتفاعه إلى 4.0% في عام 2026. وفيما يخص معدلات البطالة، أشارت تقديرات الصندوق إلى استقرار نسبتها عند 4.9% خلال الأعوام 2024 و2025 و2026.

2. الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

بلغ نمو اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 3.3% خلال عام 2025، مقارنة بنسبة 2.1% في عام 2024. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تحسن نسبي في النمو ليصل إلى 3.7% في عام 2026. أما فيما يتعلق بمعدلات التضخم، فقد تراجع معدل التضخم في المنطقة إلى 12.2% في عام 2025، مقارنة بـ 14.2% في عام 2024، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 10.3% في نهاية عام 2026.

ثانياً: التطورات الاقتصادية المحلية:

انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2025 بنسبة 1.5%، وهي نفس نسبة الانكماش في العام السابق. من جهة أخرى أشارت التقديرات إلى تسجيل منحنى المستوى العام للأسعار ارتفاعاً بلغ 20.4% في عام 2025، مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 33.9% في العام السابق، ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 18.5% في نهاية عام 2026، حسب التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي.

وفيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2025، انخفض العرض النقدي (M2) بمقدار 2,073.6 مليار ريال وبنسبة 15.4% ليسجل 11,429.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 2,053.9 مليار ريال وبنسبة 17.9% ليسجل 13,502.9 مليار ريال في عام 2024. وجاء الانخفاض في عام 2025 نتيجة انخفاض شبه النقد بمقدار 2,227.1 مليار ريال وبنسبة 24.8%، بينما ارتفع النقد المتداول M1 بمقدار 153.6 مليار ريال وبنسبة 3.4% وقد شكلت نسبة العملة المتداولة M1 إلى العرض النقدي الواسع بالريال 41.0% في عام 2025. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 12.4% في عام 2025، فيما بلغت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع الاجل والادخار) إلى العرض النقدي الواسع بالريال في عام 2025 ما نسبته 59.0%، وسجلت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 50.7% في عام 2025.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف، فقد بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني **(2,078.30 ريال/دولار أمريكي)** في عام 2025، مقابل **(1,841.60 ريال/دولار أمريكي)** في عام 2024. ويُشير ذلك إلى انخفاض في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الامريكي بنسبة بلغت نحو 12.9% في عام 2025، مقارنة بانخفاض في قيمة الريال اليمني مقابل الدولار الامريكي بنسبة بلغت نحو 33.6% في عام 2024.

ويعود الانخفاض الكبير في قيمة العملة اليمنية (الريال) في عام 2025 إلى الضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية المتداخلة التي تتعلق بتراجع الاحتياطيات الخارجية من العملات الأجنبية وارتفاع قياسي في الطلب الكلي لتمويل فاتورة الواردات الأساسية وغير الأساسية من العالم الخارجي. بالإضافة إلى التوقف الكامل لعوائد الصادرات النفطية التي تعتبر الشريان الرئيسي للاحتياطيات من العملة الصعبة نتيجة التهديدات الحوثية الإرهابية على منشآت الإنتاج والتصدير.

من الجدير ذكره، بلوغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال اليمني **(1,624.45 ريال/دولار امريكي)** في نهاية عام 2025، ويعود ذلك الى مجموعة من العوامل أهمها، تأسيس اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد بهدف تعزيز الشفافية في عمليات الاستيراد وتوجيه تدفقات النقد الأجنبي

نحو القطاع المصرفي الرسمي.

وفيما يتعلق بتطورات المالية العامة، انخفضت الإيرادات العامة للدولة في عام 2025 بمقدار 630.4 مليار ريال، وبنسبة 30.5% لتصل إلى 1,435.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 854.1 مليار ريال وبما نسبته 70.5% في عام 2024. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 4.0% في عام 2025، مقارنة بما نسبته 5.9% في عام 2024. كما انخفضت النفقات العامة في عام 2025 بمقدار 96.7 مليار ريال وبنسبة 3.4% لتصل إلى 2,773.5 مليار ريال وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.7% في عام 2025، مقارنة بـ 8.2% في العام السابق.

كما أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2025 عجزاً نقدياً مقداره 1,338.2 مليار ريال ليشكل ما نسبته 3.7% إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز نقدي قيمته 804.6 مليار ريال وبما نسبته 2.3% في عام 2024. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2025 قد بلغت 51.8%، مقارنة بما نسبته 72.0% في عام 2024 .

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 8,596.7 مليار ريال عام 2025، مقارنة مع قيمة 7,284.5 مليار ريال في عام 2024. وشكل الاقتراض من البنك المركزي في عام 2025 المصدر الأول لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 7,809.4 مليار ريال وبنسبة 90.9% من إجمالي الدين العام الداخلي. فيما شكلت أذون الخزانة وشهادات الايداع المصدر الثاني بقيمة إجمالية بلغت 512.7 مليار ريال وبنسبة 6% من إجمالي الدين العام الداخلي، تليها الصكوك الاسلامية التي شكلت المصدر الثالث بقيمة 274.6 مليار ريال وبنسبة 3.2% من إجمالي الدين العام الداخلي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير البيانات الفعلية إلى انخفاض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في نهاية عام 2025 بمقدار 32.3 مليون دولار وبنسبة 3.1% لتسجيل ما قيمته 1,010.32 مليون دولار.

وبخصوص تطورات القطاع الخارجي أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2025 حدوث فائض في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 471.95 مليون دولار لتشكيل ما نسبته 2.72% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025.

أهم التطورات الإقتصادية المحلية

%1.5

انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

11,429.3

مليار ريال العرض النقدي M2

1,435.2

مليار ريال الإيرادات العامة

2,078.30

ريال متوسط سعر الصرف

2,773.5

مليار ريال النفقات العامة

8,596.7

مليار ريال الدين العام المحلي

471.95

الميزان الكلي للمدفوعات

1,010.32

مليون دولار رصيد مديونية هيئة التنمية الدولية

الفصل الثاني

النقود والائتمان

أولاً: ميزانية البنك المركزي

انخفضت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2025 بمقدار125.3 مليار ريال أو ما نسبته 1.1% لتسجل 11,710 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 778.7 مليار ريال وبما نسبة 7.0% في عام 2024.

الأصول:

ارتفعت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في عام 2025 بمقدار 1,249.6 مليار ريال أو ما نسبته 19.6%، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 5,122.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 3,702.3 مليار ريال أو ما نسبته 138.7% في عام 2024.

ويعزى الارتفاع في الأصول الخارجية الصافية في عام 2025 أساساً إلى تأثيرات إعادة التقييم الناتجة عن تحسن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2025 بمقدار 1,089 مليار ريال أو ما نسبته 13.7% لتصل إلى 9,042.8 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 889.3 مليار ريال وبنسبة 12.6% في عام 2024. فيما سجلت المستحقات على المؤسسات العامة 262.9 مليار ريال في عام 2025

ميزانية البنك المركزي اليمني

مليار ريال

البيان	2024	2025
الأصول الخارجية	**2,554.8**	**1,933.3**
الأصول المحلية	**9,280.5**	**9,776.8**
المستحقات على الحكومة	8,084.2	9,310.3
المستحقات على المؤسسات العامة	262.9	262.9
المستحقات على البنوك	0.0	0.0
أصول ثابتة وأخرى	933.4	203.5
الأصول = الخصوم	**11,835.3**	**11,710.0**
القاعدة النقدية	**4,510.6**	**4,444.4**
العملة المصدرة	3,646.0	3,641.1
ودائع البنوك	864.6	803.3
ودائع الحكومة	130.4	267.5
ودائع المؤسسات العامة	80.3	96.7
ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي	0.0	0.0
شهادات الإيداع	0.0	0.0
التزامات تحت التسوية	**453.1**	**453.1**
الالتزامات الخارجية	**8,927.0**	**7,055.9**
خصوم أخرى	**(2,266.1)**	**(607.6)**
رأس المال والاحتياطي	503.5	(75.5)
إعادة تقييم الأصول الخارجية	(5,120.8)	(2,195.3)
مخصصات حقوق السحب الخاصة	1,881.0	1,563.8
خصوم متنوعة	470.3	99.4

الأهمية النسبية للأصول 2024

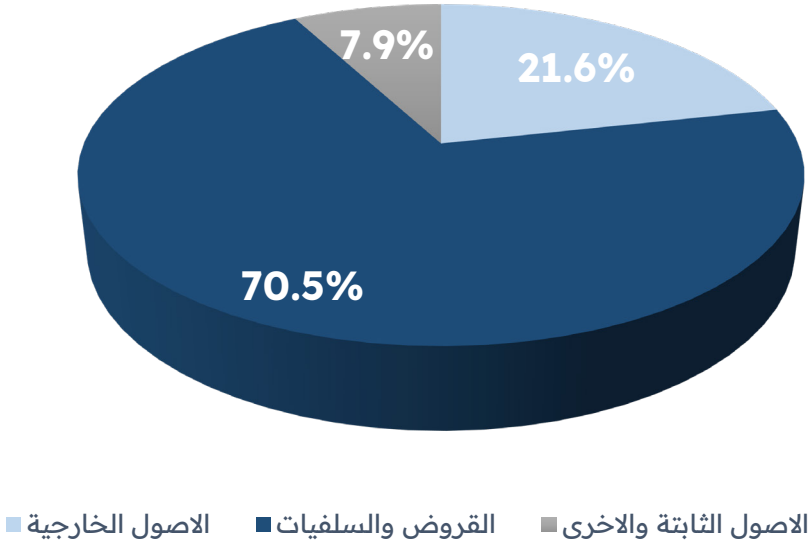

الاهمية النسبية للاصول 2025

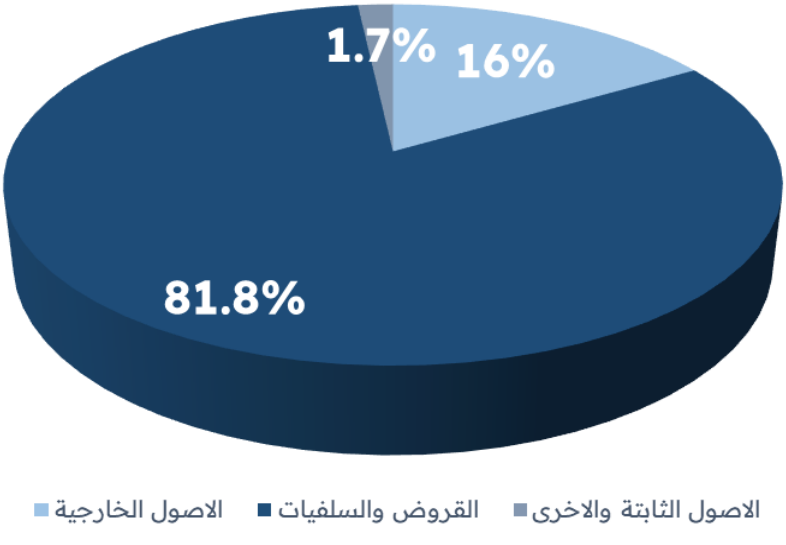

الخصوم:

انخفضت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في عام 2025 بمقدار 66.2 مليار ريال أو ما نسبته 1.5% لتبلغ 4,444.4 مليار ريال، مقابل زيادة مقدارها 291.7 مليار ريال وبنسبة 6.9% في عام 2024. ويعود الانخفاض في عام 2025 أساساً لانخفاض العملة المصدرة بمقدار 4.9 مليار ريال وبنسبة 0.1 %، وأرصدة ودائع البنوك بمقدار 61.3 مليار ريال وبنسبة 7.1%، كما ارتفعت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 16.4 مليار ريال وبنسبة 20.4%، لتسجل 96.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض قيمته 24 مليار ريال وبنسبة 23% في عام 2024.

انخفض صافي البنود الأخرى في عام 2025 بمقدار 2,388.4 مليار ريال وبنسبة 74.6%، لتسجل 811.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع 1,470.4 مليار ريال وبما نسبته 85% في عام 2024.

الأهمية النسبية للخصوم 2024

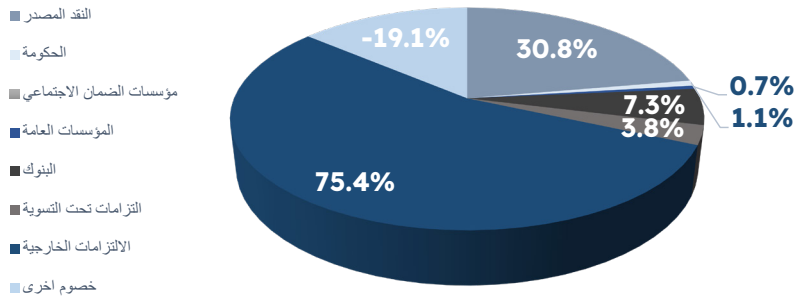

الأهمية النسبية للخصوم 2025

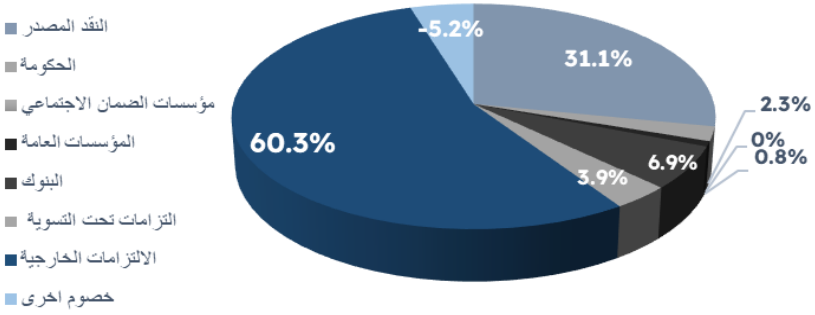

ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2025 انخفاضاً مقداره 2,987.9 مليار ريال وبما نسبته 19.5%، لتصل إلى 12,341.8 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع مقداره 3,896.1 مليار ريال وبما نسبة 34.1% في عام 2024.

الأصول:

ارتفع صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2025 بمقدار 143.1 مليار ريال وبنسبة 3.7% لتسجل4,003.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 782.5 مليار ريال وبنسبة 25.4% في عام 2024، ويرجع الارتفاع في صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2025 نتيجة انخفاض الالتزامات الخارجية للبنوك في الخارج في عام 2025 بمقدار 92.9 مليار ريال وبنسبة 48.1% لتسجل 100.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بلغ 131.3 مليار ريال وبنسبة 212.2% في عام 2024 وانخفاض الالتزامات لغير المقيمين بمقدار 639.6 مليار ريال وبنسبة 98.1% لتسجل 12.5 مليار ريال، بينما بلغت 652.1 مليار ريال في عام 2024.

وسجلت بذلك الأصول الخارجية الإجمالية انخفاضاً قدره 589.3 مليار ريال وبما نسبته 12.5%، لتصل إلى 4,116.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بلغ 1,565.8 مليار ريال وبنسبة 49.9% في عام 2024. ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي أصول الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد بلغ ما نسبته 33.4% في عام 2025، مقابل نسبة 30.7% في العام السابق.

انخفضت احتياطيات البنوك (نقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 420.7 مليار ريال وبنسبة 13.3% في عام 2025، لتسجل 2,747.4 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بلغ 786.3 مليار ريال وبنسبة 33% في عام 2024. ويعود الانخفاض في عام 2025، نتيجة انخفاض الأرصدة لدى البنك المركزي بمقدار 439.5 مليار ريال وبنسبة 15.6%، مقارنة بارتفاع بلغ 727.4 مليار ريال وبنسبة 34.8% في عام 2024، بينما ارتفع النقد المحلي بمقدار 18.9 مليار ريال وبنسبة 5.4% مقارنة بارتفاع 58.9 مليار ريال وبنسبة 20.1% في عام 2024. وبالنظر إلى حصة احتياطيات البنوك كنسبة من اجمالي ودائعها فقد ارتفعت من 30.7% في عام 2024، إلى 32.3% في عام 2025. أما القروض والسلفيات فقد انخفضت في عام 2025 بمقدار 767.9 مليار ريال وبنسبة 18.7% لتصل إلى 3,330.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع بلغ 378.7 مليار ريال وبنسبة 10.2% في عام 2024. ويعود الانخفاض في عام 2025، نتيجة انخفاض القروض المقدمة للقطاع الخاص بمقدار 712.8 مليار ريال وبنسبة 33.9%، مقارنة بارتفاع بلغ 426 مليار ريال وبنسبة 25.4%، والقروض المقدمة للمؤسسات العامة بمقدار 130.6 مليار ريال وبنسبة 93.5% في حين ارتفعت القروض المقدمة للحكومة بمقدار75.5 مليار ريال وبنسبة 4.1%، مقارنة بانخفاض بلغ 187 مليار ريال وبنسبة 9.2% في عام 2024.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال

البيان	2024	2025
الأصول الخارجية	**4,705.8**	**4,116.5**
نقد أجنبي	981.1	754.9
حسابات مع المراسلين	2,274.8	2,036.7
غير مقيمين	0.0	0.0
استثمارات خارجية	1,449.9	1,324.8
الاحتياطي	**3,168.1**	**2,747.4**
نقد محلي بالخزائن	351.8	370.6
أرصده لدى البنك المركزي	2,816.3	2,376.8
شهادات الإيداع	0.0	0.0
إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)	0.0	0.0
قروض وسلفيات	**4,098.1**	**3,330.2**
القطاع الخاص	2,105.1	1,392.3
المؤسسات العامة	139.7	9.1
الحكومة	1,853.3	1,928.8
أصول أخرى	**3,357.7**	**2,147.7**
الأصول= الخصوم	**15,329.7**	**12,341.8**
الالتزامات الخارجية	**845.2**	**112.8**
بنوك بالخارج	193.1	100.3
حسابات غير مقيمين	652.1	12.5
الودائع	10,305.1	8,496.9
ودائع تحت الطلب	1,241.5	1,418.8
ودائع لأجل	580.6	574.8
ودائع الادخار	386.7	372.4
ودائع مخصصة	73.3	48.0
ودائع بالعملات الأجنبية	7,999.9	5,792.8
ودائع الحكومة	23.1	290.1
خصوم أخرى	**4,179.4**	**3,732.1**
سلفيات من البنك المركزي	9.4	9.4
رأس المال والاحتياطي	750.9	318.3
أخرى	3,419.2	3,404.4

الاهمية النسبية للأصول 2024

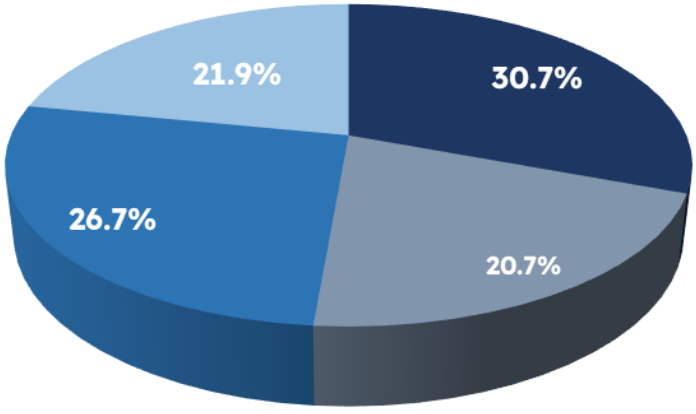

الأهمية النسبية للأصول 2025

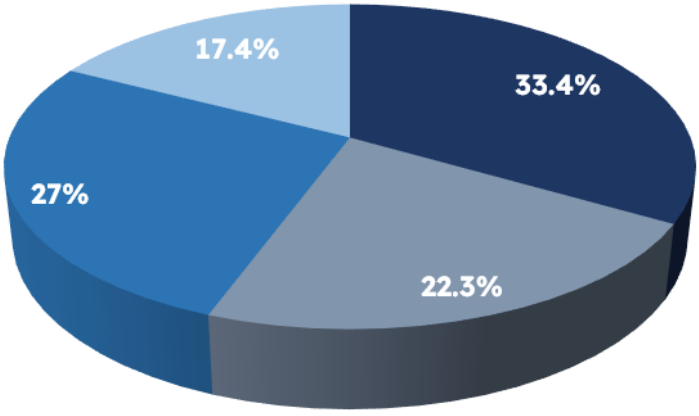

الخصوم:

انخفض الرصيد الإجمالي لودائع البنوك التجارية والإسلامية في عام 2025، بمقدار 1,808.2 مليار ريال وبنسبة 17.5% لتصل إلى 8,496.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 2,151.4 مليار ريال وبنسبة 26.4% في عام 2024. ويرجع الانخفاض في عام 2025 إلى انخفاض كل من ودائع العملات الأجنبية بنسبة 27.6%، والودائع المخصصة بنسبة 34.6%، وودائع الاجل بنسبة 1.0%، وودائع الادخار بنسبة 3.7%. بينما ارتفعت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 762.7 مليار ريال وبنسبة 92.8% خلال عام 2025 لتصل إلى 1,584.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 203.9 مليار ريال وبنسبة 19.9% في عام 2024.

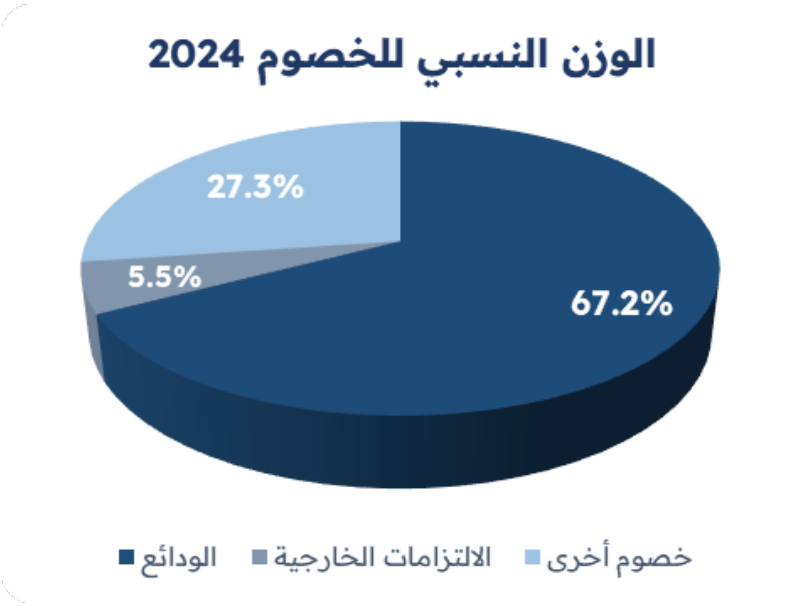

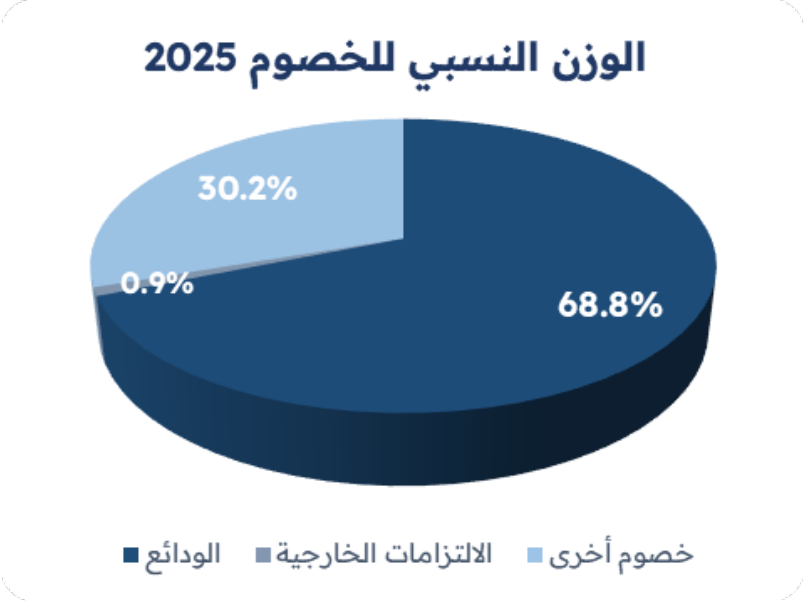

هيكل الودائع:

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع بالعملة المحلية وفقاً لآجالها في عام 2025 إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بمقدار 177.3 مليار ريال وبنسبة 14.3%، لتبلغ 1,418.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 67.3 مليار ريال وبنسبة 5.7% في عام 2024. وشكلت ما نسبته 16.7% من إجمالي الودائع في عام 2025، مقارنة بما نسبته 12% من إجمالي الودائع في عام 2024. كما سجلت الودائع المخصصة في عام 2025 انخفاضا بمقدار 25.3 مليار ريال أو ما نسبته 34.6% لتسجل 48 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 13.3 مليار ريال وبنسبة 22.1% في عام 2024 وهو ما يمثل 0.6% من إجمالي الودائع في عام 2025، مقارنة بما نسبته 0.7% من إجمالي الودائع لعام 2024، في حين انخفضت ودائع الادخار بمقدار 14.3 مليار ريال وبنسبة 3.7% لتصل إلى 372.4 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 62.6 مليار ريال وبنسبة 13.9% في عام 2024. وشكلت ما نسبته 4.4% من إجمالي الودائع لعام 2025، مقارنة بما نسبته 3.8% من اجمالي الودائع في عام 2024، كما انخفضت ودائع الاجل بمقدار 5.7 مليار ريال وبنسبة 1% لتصل الى 574.8 مليار ريال، مقارنة بانخفاض 70.9 مليار ريال وبنسبة 10.9% في عام 2024، وشكلت ما نسبته 6.8% من اجمالي الودائع لعام 2025، مقارنة بما نسبته 5.6% لعام 2024، وسجلت ودائع الحكومة ارتفاع بمقدار 267 مليار ريال وبنسبة 1,156.6% لتصل إلى 290.1 مليار ريال بينما بلغت ودائع الحكومة 23.1 مليار ريال في عام 2024.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضا قدره 2,207 مليار ريال أو ما نسبته 27.6% في عام 2025، لتسجل 5,792.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 2,181.3 مليار ريال وبنسبة 37.5% في عام 2024. وبلغت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع 68.2% في عام 2025، مقارنة بـ 77.6% من إجمالي الودائع في عام 2024، وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 22.4% في عام 2024 إلى 31.8% في عام 2025.

التسهيلات الائتمانية:

انخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 712.8 مليار ريال وبنسبة 33.9% في عام 2025، لتصل إلى 1,392.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 426 مليار ريال وبنسبة 25.4% في عام 2024.

ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه

انخفض العرض النقدي (M2) في عام 2025 بمقدار 2,073.6 مليار ريال وبنسبة 15.4%، ليسجل 11,429.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 2,053.9 مليار وبنسبة 17.9% في عام 2024. وعند النظر في مكونات العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه يلاحظ أن صافي الأصول المحلية سجلت انخفاضا قدره 3,466.3 مليار ريال وبنسبة 21.6% في عام 2025، مقارنة بارتفاع مقداره 4,973.7 مليار وبنسبة 45% في عام 2024.

ويأتي هذا الانخفاض كحصيلة لأثر الانخفاض الناجم عن انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع غير الحكومي بمقدار 843.3 مليار وبنسبة 33.6%، مقارنة بارتفاع مقداره 565.7 مليار ريال وبنسبة 29.1% في عام 2024، وانخفاض صافي البنود الأخرى بمقدار 3,520.4 مليار ريال وبنسبة 94.6%، مقارنة بارتفاع مقداره 3,728.8 مليار ريال في عام 2024، بينما ارتفع الائتمان الممنوح للقطاعات الحكومية بمقدار 897.5 مليار ريال وبنسبة 9.2%، في عام 2025، مقارنة بارتفاع مقداره 679.3 مليار ريال وبنسبة 7.5% في عام 2024.

وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2025 فقد ارتفع بمقدار 1,392.7 مليار ريال وبنسبة 55.5%، مقارنة بانخفاض مقداره 2,919.8 مليار ريال وبنسبة 715.2% في عام 2024. وتركز الارتفاع في صافي الأصول الأجنبية في عام 2025 بواقع 1,249.6 مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع وقدره 143.1 مليار ريال للبنوك التجارية والاسلامية.

وبالنظر الى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2025 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 153.6 مليار ريال للعرض النقدي (M1) وبنسبة 3.4% ليصل إلى 4,689.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 66.1 مليار ريال وبنسبة 1.5% في عام 2024. وانخفض شبة النقد بمقدار 2,227.1 مليار ريال وبما نسبته 24.8% ليسجل 6,740 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 1,987.7 مليار ريال وبنسبة 28.5% في عام 2024. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 14.3%، مقارنة بنسبة 5.7% في العام السابق بينما انخفضت العملة المتداولة خارج البنوك بنسبة طفيفة بلغت 0.7%، مقارنة بنسبة 0.04% في العام السابق. في حين أن الانخفاض في شبه النقد جاء بسبب انخفاض ودائع العملات الأجنبية بنسبة 27.6%، مقارنة بارتفاع بنسبة 37.5% في عام 2024.

المسح النقدي

(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)

البيان	2024	2025
العرض النقدي الواسعM2	**13,502.9**	**11,429.3**
نسبة التغير السنوي للعرض النقدي	17.9	(15.4)
شبه النقد	8,967.2	6,740.0
نسبة التغير السنوي لشبه النقد	28.5	(24.8)
شبة النقد/العرض النقدي	66.6	59.0
ودائع العملات الأجنبية	7,999.9	5,792.8
نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية	37.5	(27.6)
العملات الأجنبية/إجمالي الودائع	78.4	71.0
النقدM1	**4,535.7**	**4,689.3**
نسبة التغير السنوي للنقد	1.5	3.4
النقد M1/العرض النقدي M2	33.6	41.0
ودائع تحت الطلب	1,241.5	1,418.8
نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب	5.7	14.3
الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2	9.2	12.4
العملة المتداولة خارج البنوك	3,294.2	3,270.5
العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2	24.4	28.6
صافي الأصول الأجنبية	**(2,511.6)**	**(1,118.9)**
صافي الأصول المحلية:	**16,014.5**	**12,548.2**
حكومي	9,784.1	10,681.5
غير حكومي	2,507.6	1,664.3
أخرى (صافي)	3,722.8	202.4

العرض النقدي

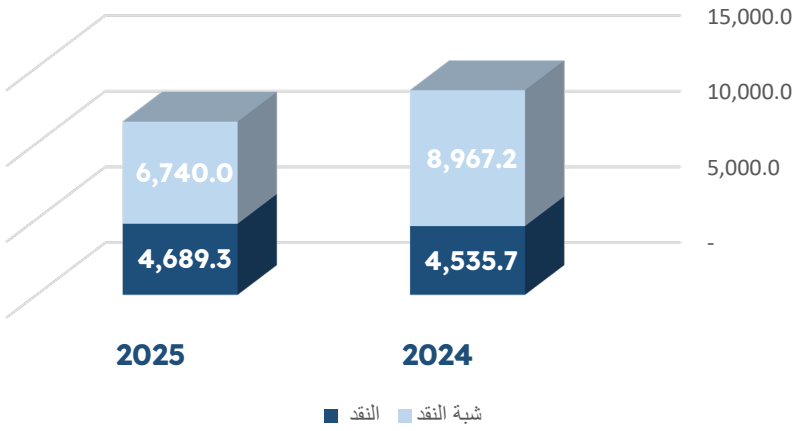

رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني في عام 2025، 2,078.30 ريال لكل دولار، مقابل 1,841.60 ريال لكل دولار في عام 2024. مما يعكس تراجع قيمة الريال نتيجة انخفاض الاحتياطيات الأجنبية، وارتفاع الطلب على النقد الأجنبي لتمويل الواردات إضافة إلى توقف عوائد الصادرات النفطية بسبب التهديدات الحوثية لمنشأت الإنتاج والتصدير. وفي المقابل سجل سعر الصرف في نهاية عام 2025 نحو 1624.45 ريال/دولار، مقارنة 2059.20 ريال/دولار في عام 2024، بما يعكس تحسناً نسبياً في قيمة الريال مدعوماً بإجراءات تنظيمية أبرزها تأسيس اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد لتعزيز توجيه النقد الأجنبي عبر القطاع المصرفي الرسمي.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات:

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي إستمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1- تحقيق إستقرار نسبي في قيمة العملة الوطنية.

2- اتخاذ قرار بعدم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مصادر تضخمية.

3- العمل على اصدار صكوك إسلامية وإستكمال الترتيبات لإصدار أذونات خزانة وسندات دين حكومية عبر منصة LSEG.

4- توحيد أسعار الفائدة على الدين المحلي.

5- تفعيل الاحتياطي الالزامي على البنوك التي لديها مراكز رئيسية في العاصمة المؤقتة عدن.

6- توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق توصيات صندوق النقد الولي فيما يخص:

- سعر صرف الموازنة العامة للدولة.
- سعر تقييم المراكز المالية للبنوك.

في هذا السياق، تجدر الإشارة الى أن الإجراءات السابقة التي اتخذها البنك المركزي اليمني، ولاسيما مزادات العملة الأجنبية، لم تحدث تأثيراً مباشراً وقوياً على سوق الصرف بالشكل المأمول. وانطلاقا من ذلك، اعتمد البنك حزمة من الإجراءات والإصلاحات الهادفة الى دعم استقرار سوق الصرف الأجنبي وتعزيز كفاءة إدارة السيولة، تمثلت في تفعيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات كأداة مكملة للسياسة النقدية، تستهدف مواءمة الطلب على النقد الأجنبي مع الاحتياجات الفعلية للاقتصاد. كما أسهمت اللجنة الوطنية في تنشيط دور البنوك التجارية والإسلامية في تمويل التجارة الخارجية عبر القنوات المصرفية الرسمية.

الفصل الثالث

المالية العامة

شـهدت الماليـة العامـة للدولـة خـلال عـام 2025 تدهـوراً ملحوظـاً فـي وضعهـا المالـي نتيجـة الانخفـاض الحـاد فـي المنـح الخارجيـة، الأمـر الـذي انعكـس على تراجـع الإيـرادات العامـة واتسـاع العجـز المالي رغـم الانخفـاض النسـبي في النفقـات العامة، لتسـجل عجـز نقـدي بقيمـة 1,338.2 مليـار ريال، وبنسـبة 3.7% مـن الناتـج المحلـي الإجمالي، مقارنـة مـع عجـز نقـدي قـدره 804.6 مليار ريال وبنسـبة 2.3% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي العـام السـابق.

أولاً/الإيرادات العامة:

انخفضـت الإيـرادات العامـة للدولـة فـي عـام 2025 بمقـدار 630.4 مليـار ريال، أو مـا نسـبته 30.5% لتصـل إلـى 1,435.2 مليـار ريال، مقارنـة بارتفـاع قـدره 854.1 مليـار ريال وبنسـبة 70.5% فـي عـام 2024. ويأتـي الانخفـاض فـي الإيـرادات العامـة خـلال عـام 2025 بدرجـة أساسـية إلـى انخفـاض إيـرادات المنـح المقدمـة مـن المملكـة العربيـة السـعودية لدعـم الموازنـة العامـة للدولـة بمقـدار 870.8 مليـار ريال وبمـا نسـبته 69.2%، والإيـرادات غيـر الضريبيـة بمقـدار 3.4 مليـار ريال وبمـا نسـبته 2.9% لتبلغ نحـو 114.8 مليار ريال. فـي حيـن ارتفعـت الإيـرادات الضريبيـة فـي عـام 2025 بمقـدار 243.8 مليـار ريال أو مـا نسـبته 35.4%، مقارنـة بانخفـاض قـدره 32.4 مليـار ريال وبنسـبة 4.5% فـي عـام 2024. ويلاحـظ أن نسـبة الإيـرادات العامـة إلـى الناتـج المحلـي الإجمالـي بلغـت حوالـي 4% فـي عـام 2025، مقابـل مـا نسـبته 5.9% فـي العـام السـابق.

ويمكـن أن نشـير هنـا إلـى أن الصـادرات النفطيـة توقفـت منـذ أكتوبـر 2022 حتـى اللحظـة، نتيجـة للتهديـدات الحوثيـة علـى منشـآت الإنتـاج والتصديـر.

الإيرادات العامة

مليار ريال

البيان	2024	2025
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	**2,065.6**	**1,435.2**
الإيرادات النفطية	-	-
الإيرادات غير النفطية	807.4	1,047.7
الإيرادات الضريبية	689.2	933
الإيرادات غير الضريبية	118.2	114.8
المنح	1,258.3	387.5

المصدر/ بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2024

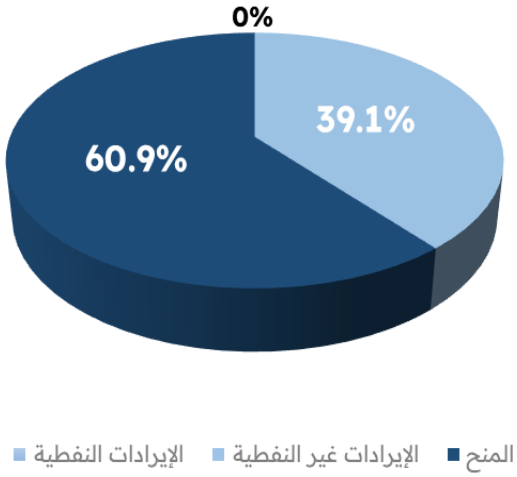

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2025

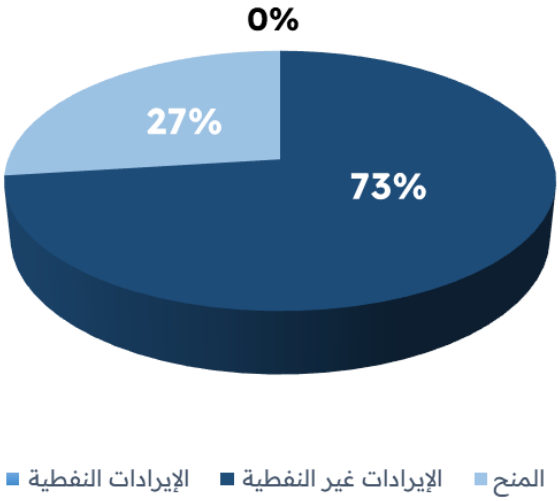

الإيردات العامة

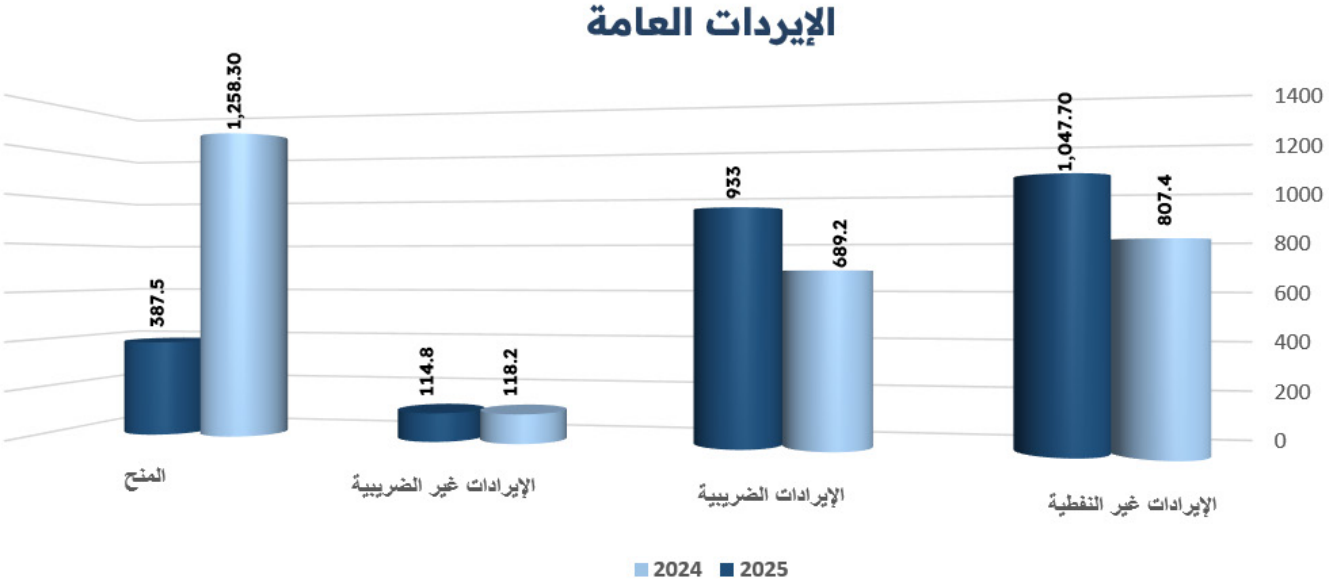

الإيرادات غير النفطية:

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2025 بقيمة 240.3 مليار ريال وبما نسبته 29.8% لتصل إلى 1,047.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض قدره 14.4 مليار ريال وبنسبة 1.8% في العام السابق. كما ارتفعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 39.1% في عام 2024 إلى 73% في عام 2025. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.9% في عام 2025 مقابل ما نسبته 2.3% في عام 2024. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

الإيرادات الضريبية:

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2025 بمقدار 243.8 مليار ريال أو ما نسبته 35.4% لتسجل 933 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 32.4 مليار ريال وبنسبة 4.5% في عام 2024. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 33.4% في عام 2024 إلى 65% في عام 2025. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.6% في عام 2025، مقابل ما نسبته 2% في العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية:

انخفضت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2025 بمقدار 3.4 مليار ريال أو ما نسبته 2.9%، لتسجل 114.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع قدره 18 مليار ريال وبنسبة 18% في العام السابق. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 5.7% في عام 2024 إلى 8% في عام 2025. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في كل من عام 2025و عام 2024.

ثانياً/النفقات العامة:

انخفضت النفقات العامة في عام 2025 بمقدار 96.8 مليار ريال وبما نسبته 3.4% لتصل إلى 2,773.5 مليار ريال، مقارنة مع ارتفاع قدره 19.3 مليار ريال وبنسبة 0.7% في العام السابق. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 7.7% في عام 2025، مقابل 8.2% في عام 2024.

النفقات العامة

مليار ريال

البيان	2024	2025
إجمالي النفقات العامة	2,870.2	2,773.5
النفقات الجارية منها:	2,859.2	2,763.6
الأجور والمرتبات	998.0	713.5
مشتريات السلع والخدمات	298.0	428.0
مدفوعات الفوائد	559.6	795.9
الإعانات والمنافع الاجتماعية	776.5	598.9
مصروفات أخرى	227.0	227.2
النفقات الرأسمالية	11.0	9.9

المصدر/ بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني

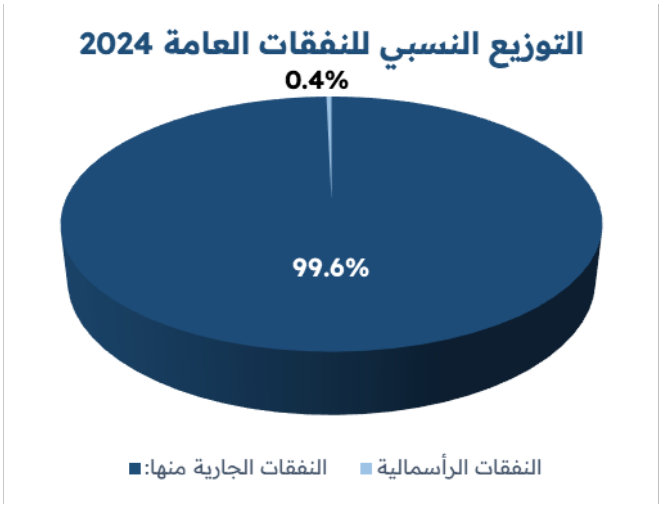

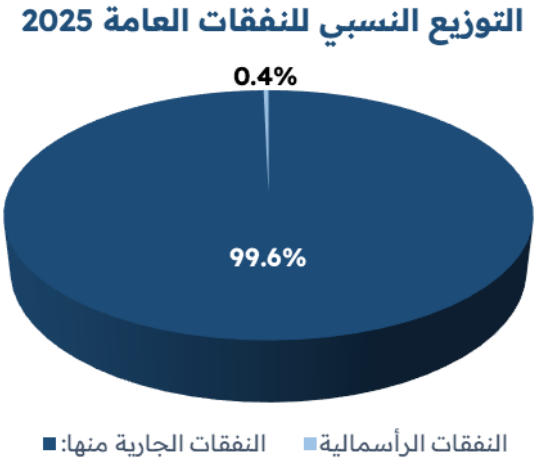

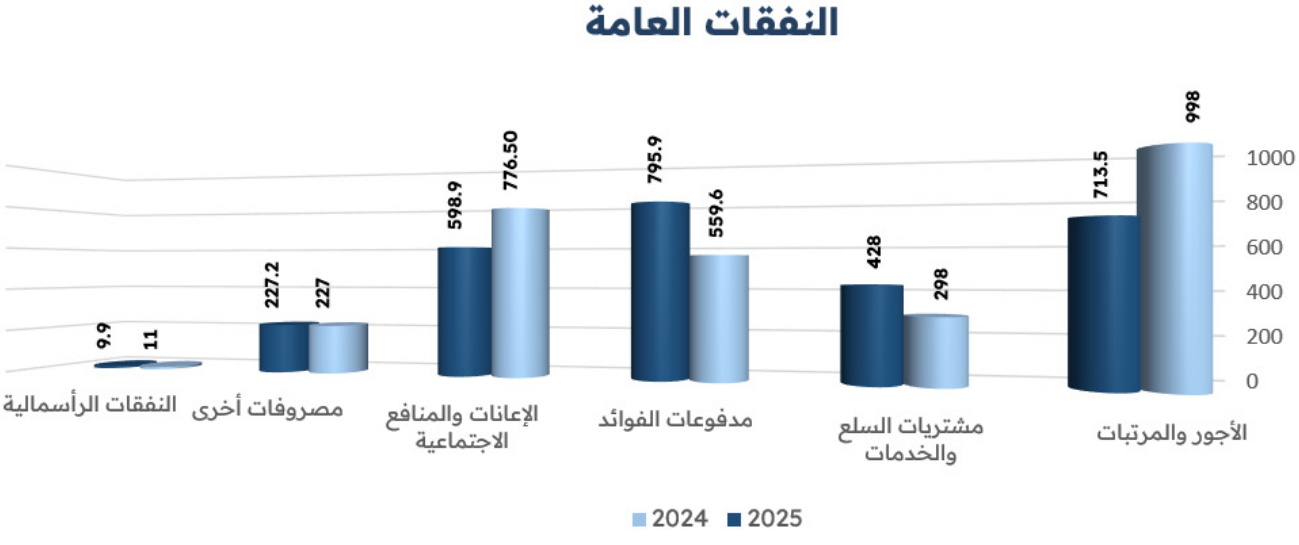

انخفضت النفقات الجارية في عام 2025 بمقدار 95.7 مليار ريال وبنسبة 3.3% لتسجل ما قيمته 2,763.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع مقداره 32.8 مليار ريال وبما نسبته 1.2% في عام 2024. كما استقرت حصتها من إجمالي النفقات العامة عند مستوى 99.6% خلال عامي 2024 و2025، وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.7% في عام 2025، مقابل حوالي 8.1% في العام السابق.

ويعود انخفاض النفقات الجارية في عام 2025 أساساً لانخفاض نفقات الأجور والمرتبات بمقدار 284.5 مليار ريال وبنسبة 28.5%، مقارنة بارتفاع مقداره 217.7 مليار ريال وبنسبة 27.9% في العام السابق. كما انخفضت نفقات الإعانات والمنافع الاجتماعية بمقدار 177.6 مليار ريال وبنسبة 22.9%، مقارنة مع انخفاض قدره 433.8 مليار ريال وبنسبه 35.8% في العام السابق. في حين ارتفعت نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 130 مليار ريال وبنسبة 43.6%، مقارنة مع انخفاض قدره 54.2 مليار ريال وبنسبه 15.4% في العام السابق، وارتفعت مدفوعات الفوائد والنفقات الجارية الأخرى بما مقداره 236.3، 0.2 مليار ريال، وبما نسبته 42.2%، 0.1% على التوالي في عام 2025، مقارنة مع ارتفاع قدره 123.2، 179.9 مليار ريال، وبما نسبته 28.2%، 381.8% على التوالي في العام السابق.

النفقات الرأسمالية:

انخفضت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2025 بمقدار 1.1 مليار ريال أو ما نسبته 10% لتصل إلى 9.9 مليار ريال، مقارنة مع انخفاض قدره 13.5 مليار ريال بنسبة 55% في العام السابق. كما تساوت حصتها من إجمالي النفقات العامة عند مستوى 0.4% في عام 2024 و2025. فيما شكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.03% في عام 2025، والعام السابق.

ثالثاً/الميزان الكلي:

أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2025 عجزاً نقدياً مقداره 1338.2 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 804.6 مليار ريال في عام 2024. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 51.8% في عام 2025، مقابل 72% في عام 2024.

الميزان الكلي للمالية العامة

مليار ريال

البيان	2024	2025
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	2,065.6	1,435.2
المنح	1,258.3	387.5
إجمالي النفقات العامة	2,870.2	2,773.5
الميزان الكلي(على أساس نقدي)	-804.6	-1,338.2

المصدر/ بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني

رابعاً/الدين العام الداخلي:

في ظل الانخفاض المستمر في حجم الموارد العامة مقارنة بحجم الإنفاق العام، ارتفع الدين العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، ليسجل ما قيمته 8,596.7 مليار ريال في عام 2025 بارتفاع قدره 1,312.2 مليار ريال وبنسبة 18%، مقارنة مع مبلغ 7,284.5 مليار ريال في العام السابق.

اشكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي حيث بلغ 7,809.4 مليار ريال في عام 2025، مقابل 6,623.3 مليار ريال في عام 2024. في حين انخفضت حصته بشكل طفيف من إجمالي الدين العام الداخلي من مستوى 90.9% في عام 2024 الى 90.8% في عام 2025.

وشكلت أذون الخزانة وشهادات الإيداع المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 512.7 مليار ريال في عام 2025، مقارنة بما قيمته 393.3 مليار ريال في عام 2024. لترتفع بذلك حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 5.4% في عام 2024 إلى 6% في عام 2025. فيما شكلت الصكوك الاسلامية المصدر الثالث للدين العام الداخلي بقيمة 274.6 مليار ريال في عام 2025، مقارنة بقيمة 267.9 مليار ريال في عام 2024. لتنخفض بذلك حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 3.7% في عام 2024 إلى 3.2% في عام 2025.

الدين العام الداخلي

مليار ريال

البيان	2024	2025
تمويل البنك المركزي	6,623.3	7,809.4
تمويل البنوك التجارية والإسلامية:	661.2	787.3
أذون الخزانة	393.3	512.7
صكوك إسلامية	267.9	274.6
الدين العام الداخلي الإجمالي	7,284.5	8,596.7

المصدر/ بيانات فعلية أولية – البنك المركزي اليمني

خامساً/الدين العام الخارجي:

سجل الرصيد القائم لمديونية هيئة التنمية الدولية انخفاضًا قيمته 32.3 مليون دولار أمريكي وبما نسبته 3.1% في نهاية عام 2025 ليصل إلى 1,010.32 مليون دولار مقابل انخفاض بلغت قيمته 111.72 مليون دولار وبنسبة 9.7% ليبلغ ما قيمته 1,042.62 مليون دولار في عام 2024.

الفصل الرابع

القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات

ساهم تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم الواردات والتي باشرت مهام عملها خلال النصف الثاني من العام 2025م الى تحقيق استقرار حقيقي لحجم الطلب والعرض الشهري على النقد الأجنبي في كافة المحافظات، وأصبحت طلبات الاستيراد المنتظمة تمر عبر لجنة تنظيم الواردات، الامر الذي أنعكس أثره ايجاباً على استقرار أسعار الصرف خلال النصف الثاني من العام 2025م، حيث تمر كافة طلبات الاستيراد سواء طلبات استيراد المشتقات النفطية – السلع الأساسية – السلع الأخرى من خلالها، والتي بموجبها يقوم البنك المركزي اليمني ممثلًا بقطاع الرقابة على البنوك بحصر كميات النقد الأجنبي المتوفرة لدى القطاع المالي والمصرفي ورفعها للجنة، وذلك لتغطية حجم طلبات الاستيراد المقدمة من كافة المؤسسات الصناعية والتجارية والخدمية العاملة في الجمهورية اليمنية.

فالبيانات المتوفرة (فعلية – تقديرية) لدى الإدارة العامة للبحوث والاحصاء (إدارة ميزان المدفوعات) تشير بأن حجم معاملات الجمهورية اليمنية مع العالم الخارجي خلال عام 2025م، قد أظهرت تجانساً ملحوظاً بين حسابات ميزان المدفوعات للجمهورية اليمنية بما في ذلك الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 471.95 مليون دولار، مقارنة بعجز كلي بلغ قيمته 244.54 مليون دولار في عام 2024م. لتشكل بذلك نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (2.72% - 1.28%) على التوالي.

فيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسة لميزان المدفوعات:

(أ) الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل خلال عام 2025 عجزاً مقداره 6,865.27 مليون دولار وبلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 39.56% مقارنة بعجز بلغت قيمته 6,214.68 مليون دولار وبنسبة 32.54% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. ويتوقع أن ينخفض العجز في الحساب الجاري في النصف الثاني من العام 2026، في حالة استطاعت الحكومة الحصول على مصادر تمويل خارجية (قروض)، الامر الذي سوف يساهم في الحد من حجم الفجوة المالية على مستوى الحساب المالي لميزان المدفوعات.

1. الميزان التجاري

ارتفع عجز الميزان التجاري في عام 2025م بمقدار 47.26 مليون دولار أو ما نسبته 0.38% ليسجل 12,437.64 مليون دولار. مقارنة بزيادة بلغت قيمتها 231.17 مليون دولار وبنسبة 1.9% في عام 2024م، وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 71.68% في عام 2025م، مقابل ما نسبته 64.87% في عام 2024م. حيث أن أي تغيرات (زيادة / انخفاض) في عجز الميزان التجاري حتى نهاية 2026م تعتمد على (التوسع في فاتورة الواردات) أو (إعادة تصدير النفط والغاز) على التوالي.

• الصادرات

ارتفع إجمالي قيمة الصادرات 15 مليون دولار أو ما نسبته 1.38% في عام 2025م لتسجل 1,106.05 مليون دولار، مقارنة بنفس المستوى من الزيادة في عام 2024م، وتشهد قيمة الصادرات غير النفطية حالة من التغير الطفيف خلال السنوات الأخيرة لم تتعدى 2% في ظل توقف عمليات تصدير النفط منذ الربع الرابع من العام 2022م، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.4% في عام 2025م، مقابل ما نسبته 5.7% في عام 2024م، وفيما يبدو بأن من الممكن حدوث تغيرات جوهرية وهيكلية على مستوى قيمة الصادرات في نهاية العام 2026م في حالة تمكنت الحكومة من إعادة تصدير النفط والغاز، وبتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

- صادرات النفط الخام والغاز

وفيما يتعلق بصادرات النفط الخام والغاز نشير انه تم توقيف تصدير النفط منذ أكتوبر 2022 بسبب التهديدات الحوثية على موانئ التصدير.

- الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 15 مليون دولار أو ما نسبته 1.38% في عام 2025م لتبلغ قيمتها 1,106.05 مليون دولار، بينما ارتفعت في 2024م بنفس المستوى، فيما أظهرت قيمتها ثبات نسبة حصتها من إجمالي صادرات السلع والخدمات 100% خلال الفترة (2024 – 2025) على التوالي، وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (5.7% - 6.4%) على التوالي. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام 2026م بما لا يزيد عن 180 مليون دولار وبنسبة 16.30% لتصل إلى1,286.27 مليون دولار. كما يتوقع أن تصل نسبتها 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2026م

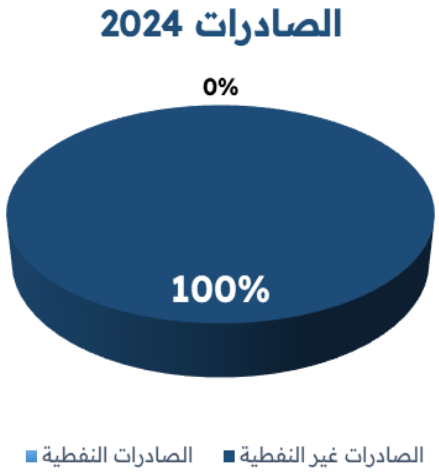

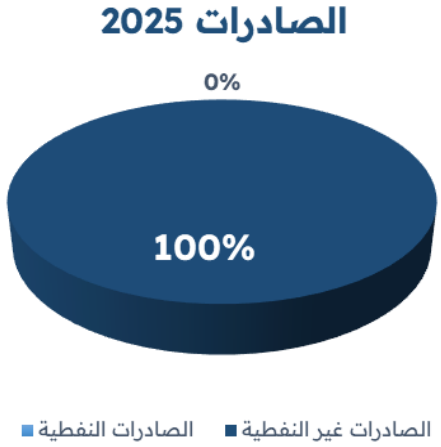

- **الواردات**

ارتفع إجمالي قيمة الواردات بمقدار 62.35 مليون دولار وبما نسبته 0.46% في عام 2025م لتسجل 13,543.69 مليون دولار، مقارنة بزيادة مقدارها 209.36 مليون دولار وبنسبة 1.6% في عام 2024م. وشكلت الواردات حوالي 78.10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025م، مقابل ما نسبته 70.60% في العام السابق. حيث ترجع التوقعات بعدم وجود أي تغيرات جوهرية (زيادة / نقصان) في هيكل الواردات خلال العام 2026م في ظل الوضع السياسي والاقتصادي القائم.

- واردات المشتقات النفطية

ارتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في العام 2025م مقارنة بالعام 2024م وذلك بمقدار 12.32 مليون دولار أو ما نسبته 0.46% في عام 2025م. لتسجل 2,675.76 مليون دولار، مقارنة بانخفاض مقداره 966.56 مليون دولار وبنسبة 26.6% في عام 2024م. كما استقرت حصتها من إجمالي واردات السلع بنسبة 19.76% في عام 2025م حيث شكلت نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي 15.42% في عام 2025م، مقابل ما نسبته 13.94% في عام 2024م. ومن المتوقع أن تظل مؤشراتها ثابتة خلال العام 2026م في ظل استمرار الوضع السياسي والاقتصادي القائم.

- واردات السلع الاساسية

ارتفع قيمة واردات السلع الأساسية (سلع غذائية

– المستلزمات الطبية والدوائية – المستلزمات الزراعية والحيوانية) بمقدار 10.30 مليون دولار وبنسبة 0.50% لتسجل قيمتها 2,237.97 مليون دولار في عام 2025م، حيث أظهرت بيانات العام 2025م حالة من الثبات في مستوى التغير مقارنة بالعام 2024م. كما حافظت على حصتها في اجمالي قيمة واردات السلع والخدمات بنسبة 16.52% خلال الفترة (2024 – 2025). وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12.84% في العام الفترة (2024-2025).

الواردات الأخرى

ارتفع قيمة الواردات الأخرى بمقدار39.73 مليون دولار، وبنسبة لم تتعدى 0.46% كما هو الحال مع واردات المشتقات النفطية والسلع الأساسية، فلا تغيرات جوهرية تذكر على مستوى قيمة الواردات، فيما عدا نسبتها من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي وبلغت قيمتها 8,629.95 مليون دولار- أي ما نسبته 49.73% خلال العام 2025م، مقارنة بالعام 2024م وبلغت قيمتها 8,590.22 مليون دولار بنسبة 45% خلال العام 2024م، ومن المتوقع ألا تشهد تغير في قيمتها (زيادة / انخفاض) خلال عام 2026م بمقدار 40 مليون دولار على الأقل.

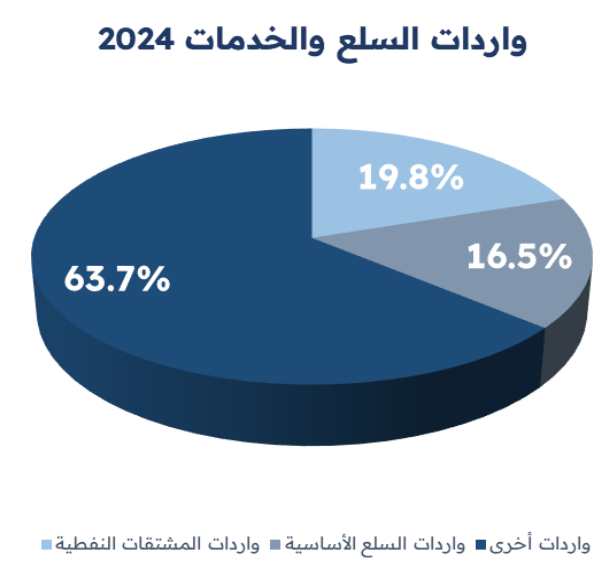

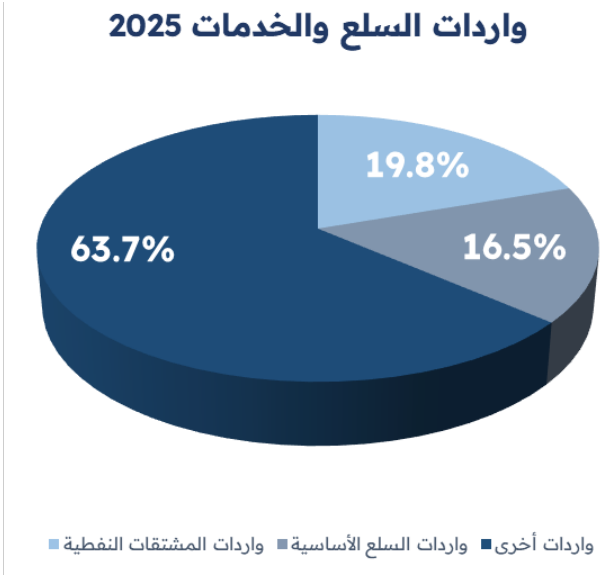

2- ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

تراجع صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 732.83 مليون دولار أو ما نسبته 10.60% في عام 2025م ليسجل 6,179.74 مليون دولار، مقارنة بزيادة بلغت قيمتها 259.55 مليون دولار وبنسبة 3.90% في عام 2024م. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.76% في عام 2025م. مقابل ما نسبته 1.36% في عام 2024م. ويرجع تراجع صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2025م بدرجة رئيسية إلى تراجع حجم المنح والمساعدات الرسمية وغير الرسمية والتي بلغت خلال العام 2025م قيمتها الصافية 2,581.93 مليون دولار، فيما بلغت قيمتها 3494.36 مليون دولار خلال السنة الماضية، وذلك بصافي انخفاض بلغ 912.43 مليون دولار، وبما نسبته 26.11% خلال العام 2025م، فرغم التحسن الطفيف الذي شهده حساب تحويلات العاملين بصافي قيمة 191.89 مليون دولار، وبما نسبته 5.60%، وظل تأثير ذلك الانخفاض على رصيد ميزان الدخل والتحويلات بصافي قيمة 732.83 مليون دولار، وبما نسبته 10.66% خلال العام 2025م، في حين كان انخفاض ميزان الدخل بصافي قيمة 12.29مليون دولار خلال العام 2025م.

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

سجل الحساب الرأسمالي والمالي فائضاً بمقدار 219.78 مليون دولار، أي بزيادة مقدارها 15.44 مليون دولار وبنسبة 7.5% خلال العام 2025م، مقارنة بما قيمته 204.33 مليون دولار في عام 2024 وبنسبة 126.53% كفائض نقدي مقارنة بصافي عجز قيمته 770.24 مليون دولار خلال العام 2023م، ليشكل نسبته 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025م، مقابل فائض مقداره 204.33 مليون دولار

ونسبته 5.10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م.

(ت) الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي فائضاً قيمته 471.95 مليون دولار في عام 2025م، ليمثل بذلك ما نسبته 2.72% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه، مقارنة بعجز قيمته 244.54 مليون دولار وبنسبة 1.28% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024م. ويعزى ذلك الفائض في الميزان الكلي في عام 2025م بدرجة أساسية إلى عدم ارتفاع حجم العجز في الحساب الجاري بشكل كبير، نظراً لحالة التجانس والاستقرار في حسابات الميزان التجاري للفترة (2024 – 2025) سواء من حيث التوسع في حجم فاتورة واردات السلع والخدمات من جهة وتوقف الصادرات النفطية من جهة أخرى، لينعكس ذلك سلباً على إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي.

ميزان المدفوعات

مليون دولار أمريكي

البنود	2024	2025
صادرات السلع والخدمات	**1,090.96**	**1,106.05**
الصادرات النفطية	00.00	00.00
الصادرات غير النفطية	1,090.96	1,106.05
واردات السلع والخدمات	**13,481.33**	**13,543.69**
واردات المشتقات النفطية	2,663.44	2,675.76
واردات السلع الأساسية	2,227.67	2,237.97
واردات أخرى	8,590.22	8,629.95
ميزان السلع والخدمات	**(12,390.37)**	**(12,437.64)**
ميزان تجارة النفط	**(2,663.44)**	**(2,675.76)**
ميزان الدخل والتحويلات	**6,912.57**	**6,179.74**
ميزان الدخل	(3.95)	(16.24)
ميزان التحويلات	6,916.52	6,195.98
تحويلات العاملين	3,422.16	3,614.05
سحوبات على هبات المانحين	3,494.36	2,581.93
الحساب الجاري	**(6,214.68)**	**(6,865.27)**
صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**204.33**	**219.78**
صافي تدفقات رأس المال /1	326.60	(16.20)
صافي التدفقات المالية	(122.27)	235.98
السهو والخطأ	**5,765.82**	**7,117.45**
الميزان الكلي	**(244.54)**	**471.95**

المصادر:

- البنك المركزي اليمني- مصلحة الجمارك – وزارة النفط والمعادن – وزارة التجارة والصناعة UN Comtrade – OEC World – Bank for international Settlements
- بيانات سنوية.

ملاحظة:

سجل حساب الخطأ والسهو رصيداً موجباً بلغ 7,117.45 مليار دولار خلال 2025 نتيجة تسجيل تدفقات نقدية خارجة بأقل من قيمتها الفعلية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على تحقيق فائض في رصيد الميزان الكلي لنفس العام بمبلغ 471.95 مليون دولار؛ وبتحليل هذه المؤشرات، يتبين أنه لولا القيمة الموجبة لحساب الخطأ والسهو لكان الميزان الكلي قد سجل عجزاً بدلًا من هذا الفائض.

الملاحق الإحصائية

Monetary survey المسح النقدي

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2021	*2022	*2023	*2024	*2025	البنود
1- Broad money (M2)	**6,892,766.2**	**10,040,863.9**	**11,449,026.6**	**13,502,889.1**	**11,429,309.5**	**1 - العرض النقدي الواسع M2**
Broad money, annual change	8.8	45.7	14.0	17.9	-15.4	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي (%)
2- Quasi-money	**2,800,072.3**	**5,969,977.6**	**6,979,415.9**	**8,967,154.4**	**6,740,020.5**	**2- شبه النقد**
Quasi-money, annual change	1.8	113.2	16.9	28.5	-24.8	نسبة التغير السنوي لشبه النقد (%)
Quasi-money to broad money	40.6	59.5	61.0	66.4	59.0	شبة النقد/العرض النقدي
Foreign currency deposits	1,565,800.6	4,650,061.0	5,818,560.0	7,999,851.9	5,792,807.1	ودائع العملات الأجنبية
Foreign currency deposits, annual change	1.0	197.0	25.1	37.5	-27.6	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية (%)
Foreign currency deposits to total deposits	42.9	67.3	71.4	78.4	71.0	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
3- Narrow money (M1)	**4,092,693.9**	**4,070,886.3**	**4,469,610.7**	**4,535,734.7**	**4,689,289.0**	**3- النقد M1**
Narrow money, annual change	14.1	-0.5	9.8	1.5	3.4	نسبة التغير السنوي للنقد (%)
Narrow money (M1) to broad money M2	59.4	40.5	39.0	33.6	41.0	النقد M1/العرض النقدي M2
Demand deposits	851,399.9	940,586.3	1,174,235.3	1,241,518.6	1,418,830.3	ودائع تحت الطلب
Demand deposits, annual change	18.8	10.5	24.8	5.7	14.3	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب (%)
Demand deposits to broad money (M2)	12.4	9.4	10.3	9.2	12.4	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
Currency in circulation	3,241,294.0	3,130,300.0	3,295,375.4	3,294,216.1	3,270,458.8	العملة المتداولة خارج البنوك
Currency in circulation to broad money (M2)	47.0	31.2	28.8	24.4	28.6	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقديM2

المصدر: البنك المركزي اليمني.
***وفقاً لأسعار صرف السوق.**

مسح البنك المركزي Central bank survey

(بملايين الريالات In Millions of Rials)

Items	2021	2022	2023	2024	2025	البنود
Monetary base	**3,772,575.3**	**3,988,378.5**	**4,218,885.2**	**4,510,596.2**	**4,444,361.5**	**القاعدة النقدية**
Monetary base, annual change	16.8	5.7	5.8	6.9	-1.5	نسبة التغير السنوي للأساس النقدي
Currency issued	**3,501,223.5**	**3,405,739.1**	**3,588,241.8**	**3,645,987.6**	**3,641,083.4**	**العملة المصدرة**
Currency issued, annual change	15.7	-2.7	5.4	1.6	-0.1	نسبة التغير السنوي للعملة المصدرة (%)
Banks reserves held at the CBY	**271,351.8**	**582,639.4**	**630,643.4**	**864,608.6**	**803,278.1**	**احتياطي البنوك لدى البنك المركزي**
Banks reserves held at the CBY, annual change	33.0	114.7	8.2	37.1	-7.1	نسبة التغير السنوي لاحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي
Net foreign assets	**-401,110.7**	**-1,265,042.0**	**-2,669,851.9**	**-6,372,188.8**	**-5,122,616.0**	**صافي الأصول الخارجية**
Net foreign assets, annual change	-8.7	215.4	111.0	138.7	-19.6	نسبة التغير السنوي لصافي الأصول الخارجية (%)
Net claims on governement	**4,739,874.4**	**5,538,911.6**	**7,064,453.0**	**7,953,798.2**	**9,042,786.4**	**صافي المستحقات على الحكومة**
Net claims on governement, annual change	11.9	16.9	27.5	12.6	13.7	نسبة التغير السنوي لصافي المستحقات على الحكومة
Velocity (GDP/M2)	2.9	2.6	2.3	2.6	3.2	سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الإجمالي/العرض النقدي M2)
Money multiplier (M2/Monetary base)	1.8	2.5	2.7	3.0	2.6	المضاعف النقدي (العرض النقدي M2/القاعدة النقدية)

المصدر: البنك المركزي اليمني.

Balance Sheet Central Bank Of Yemen ميزانية البنك المركزي اليمني

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2021	*2022	*2023	*2024	*2025	البنود
Assets	**6,526,757.0**	**8,421,247.2**	**11,056,688.2**	**11,835,349.2**	**11,710,023.2**	**الاصول**
Foreign Assets	**686,318.4**	**1,562,695.2**	**2,482,713.5**	**2,554,836.5**	**1,933,265.2**	**الاصول الخارجية**
Loans & Advances	**5,290,833.8**	**6,100,011.2**	**7,602,232.0**	**8,347,103.7**	**9,573,235.5**	**القروض والسلفيات**
Government	5,027,929.1	5,837,106.4	7,339,327.3	8,084,199.0	9,310,330.8	الحكومة
Public Enterprises	262,904.8	262,904.8	262,904.8	262,904.7	262,904.7	المؤسسات العامة
Banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البنوك
Fixed & Other Assets	**549,604.7**	**758,540.9**	**971,742.6**	**933,409.0**	**203,522.5**	**الاصول الثابتة والاخرى**
Exchange Valuation	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اعادة التقييم
Liabilties	**6,526,757.0**	**8,421,247.2**	**11,056,688.2**	**11,835,349.2**	**11,710,023.2**	**الخصوم**
Banknotes Issued	**3,501,223.5**	**3,405,739.1**	**3,588,241.8**	**3,645,987.6**	**3,641,083.4**	**النقد المصدر**
Sight Liabilities	**597,933.9**	**962,022.3**	**1,009,813.1**	**1,075,308.1**	**1,167,511.1**	**التزامات الاطلاع وودائع لاجل**
Government	288,054.70	298,194.8	274,874.2	130,400.9	267,544.4	الحكومة
Social Security Fund	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مؤسسات الضمان الاجتماعي
Public Enterprises	38,527.4	81,188.2	104,295.4	80,298.6	96,688.7	المؤسسات العامة
Demand Deposits	31,071.1	44,091.6	56,969.3	51,283.0	67,031.6	تحت الطلب
Time Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاجل
Foreign Currency	7,456.3	37,096.6	47,326.1	29,015.6	29,657.0	بالعملات الاجنبية
Banks	271,351.8	582,639.4	630,643.4	864,608.6	803,278.1	البنوك
Certificates of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury Bills sold to Banks (repos)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أذون خزانة مباعة للبنوك (عقود إعادة الشراء)
Liabilities under settlement	**934,042.5**	**1,733,642.5**	**2,063,442.5**	**453,108.3**	**453,108.3**	**التزامات تحت التسوية**
Foreign Liabilities	**1,087,429.1**	**2,827,737.2**	**5,152,565.4**	**8,927,025.3**	**7,055,881.2**	**الالتزامات الخارجية**
Other Liabilties	**406,127.9**	**-507,893.9**	**-757,374.6**	**-2,266,080.0**	**-607,560.7**	**خصوم اخرى**
Capital & Reserves	-63,821.6	41,209.2	243,298.3	503,512.7	-75,534.4	رأس المال والاحتياطي
Revaluation Account	210,493.8	-1,951,594.7	-2,998,417.0	-5,120,839.0	-2,195,285.1	إعادة تقييم الاصول الخارجية
SDR›s	133,802.3	1,120,527.3	1,438,301.3	1,880,990.0	1,563,845.1	حقوق السحب الخاصة
Other Liabilties	125,653.5	281,964.3	559,442.7	470,256.4	99,413.7	خصوم متنوعة

المصدر: البنك المركزي اليمني.
***وفقاً لأسعار صرف السوق.**

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2021	*2022	*2023	*2024	*2025	البنود
Assets	5,259,688.3	8,780,498.0	11,433,613.0	15,329,699.0	12,341,769.9	الاصول
Foreign Assets	**960,989.6**	**2,668,976.2**	**3,139,968.9**	**4,705,799.7**	**4,116,467.7**	**الاصول الخارجية**
Foreign Currency	161,271.2	373,146.4	547,044.6	981,119.2	754,947.0	نقد أجنبي
Banks Abroad	378,310.0	1,068,362.2	1,286,506.3	2,274,772.3	2,036,700.7	بنوك في الخارج
Non-residents	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
Foreign Investment	421,408.4	1,227,467.6	1,306,418.1	1,449,908.3	1,324,820.1	استثمارات اجنبية
Reserves	**1,145,488.0**	**2,022,119.0**	**2,381,800.7**	**3,168,096.7**	**2,747,426.2**	**الاحتياطي**
Local Currency	259,929.5	275,439.1	292,866.4	351,771.5	370,624.6	نقد محلي
Deposits with CBY	885,558.4	1,746,679.9	2,088,934.3	2,816,325.1	2,376,801.5	ارصدة لدى البنك المركزي
Loans & Advances	**2,487,584.7**	**3,214,840.8**	**3,719,385.2**	**4,098,061.3**	**3,330,200.2**	**القروض والسلفيات**
Government	1,929,519.0	1,913,230.1	2,040,342.6	1,853,336.4	1,928,815.1	الحكومة
Public Enterprises	0.0	0.0	0.0	139,657.9	9,086.4	المؤسسات العامة
Private Sector	558,065.6	1,301,610.7	1,679,042.6	2,105,067.0	1,392,298.7	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury bills purchased from CBY	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
Other Assets	**665,626.0**	**874,562.0**	**2,192,458.2**	**3,357,741.4**	**2,147,675.8**	**اصول اخرى**

المصدر: البنك المركزي اليمني.
***وفقاً لأسعار صرف السوق.**

Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

(In Millions of Rials بملايين الريالات)

Items	2021	*2022	*2023	*2024	*2025	البنود
Liabilities	**5,259,688.3**	**8,780,498.0**	**11,433,613.0**	**15,329,699.0**	**12,341,769.9**	**الخصوم**
Deposits	3,651,472.3	6,910,563.9	8,153,651.3	10,305,062.3	8,496,890.1	**الودائع**
Government	0.0	0.0	0.0	23,083.1	290,060.5	الحكومة
Demand	851,399.9	940,586.3	1,174,235.3	1,241,518.6	1,418,830.3	تحت الطلب
Time	835,579.9	913,962.5	651,437.8	580,558.3	574,811.4	لاجل
Saving	340,395.9	339,721.9	449,384.6	386,744.2	372,402.0	الادخار
Foreign Currency	1,565,800.6	4,650,061.0	5,818,560.0	7,999,851.9	5,792,807.1	بالعملات الاجنبية
Earmarked	58,296.0	66,232.2	60,033.5	73,306.3	47,978.9	مخصصة
Foreign Liabilities	24,699.6	50,261.7	61,853.1	845,187.7	112,757.6	**الالتزامات الخارجية**
Banks Abroad	24,699.6	50,261.7	61,853.1	193,131.6	100,279.5	بنوك بالخارج
Non-residents	0.0	0.0	0.0	652,056.0	12,478.1	غير مقيمين
Borrowing from banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سلفيات من بنوك خارجية
Other Liabilities	1,583,516.4	1,819,672.4	3,218,108.7	4,179,449.1	3,732,122.2	**خصوم أخرى**
Loans from CBY	6,831.0	7,537.5	7,639.7	9,357.5	9,409.5	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	461,833.8	541,739.9	667,175.3	750,892.2	318,345.0	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	1,114,851.6	1,270,395.0	2,543,293.6	3,419,199.4	3,404,367.7	خصوم متنوعة

المصدر: البنك المركزي اليمني.
***وفقاً لأسعار صرف السوق.**

مالية الحكومة Government Finances

(بملايين الريالات In Millions of Rials)

Items	2021	2022	2023	2024	2025	البنود
Total revenues and grants	**1,096,893.0**	**2,054,880.8**	**1,211,506.10**	**2,065,637.42**	**1,435,237.08**	**إجمالي الإيرادات العامة والمنح**
Oil revenues	**397,515.9**	**1,108,236.9**	**38,481.57**	**-**	**-**	**الإيرادات النفطية**
Non-oil revenues	**699,377.1**	**946,644.0**	**821,796.97**	**807,388.29**	**1,047,720.15**	**الإيرادات غير النفطية**
Tax revenues	580,387.0	818,548.2	721,616.19	689,195.49	932,954.16	الإيرادات الضريبية
Other revenues	118,990.1	128,095.8	100,180.78	118,192.79	114,765.99	الإيرادات غير الضريبية
Grants	**-**	**-**	**351,227.56**	**1,258,249.14**	**387,516.93**	**المنح**
Total expenditures	**1,517,025.7**	**2,877,250.8**	**2,850,913.26**	**2,870,241.43**	**2,773,476.50**	**إجمالي النفقات العامة**
Current expenditures	**1,487,288.0**	**2,825,100.3**	**2,826,387.44**	**2,859,207.53**	**2,763,551.30**	**النفقات الجارية منها:**
Wages and salaries	554,852.3	856,185.9	780,310.52	998,027.63	713,459.95	الأجور والمرتبات
Goods and services	545,058.6	814,621.3	352,269.49	298,038.13	428,047.86	مشتريات السلع والخدمات
Interest payments	49,114.3	112,952.4	436,421.74	559,639.18	795,936.17	مدفوعات الفوائد
Subsidies and transfers	301,975.1	1,002,297.1	1,210,273.01	776,490.65	598,916.10	الإعانات والمنافع الاجتماعية
Other expenditures	36,287.5	39,043.6	47,112.67	227,011.94	227,191.22	مصروفات أخرى
Capital expenditures	**29,737.8**	**52,150.5**	**24,525.82**	**11,033.90**	**9,925.20**	**النفقات الرأسمالية**
Overall balance (on a cash basis)	**-420,132.8**	**-822,370.0**	**-1,639,407.16**	**-804,604.00**	**-1,338,239.42**	**الميزان الكلي (على أساس نقدي)**

المصدر: البنك المركزي اليمني.

Balance of Payments ميزان المدفوعات

(In Millions of U.S. dollars بملايين الدولارات)

Items	2021	2022	2023	2024	2025	البنود
Exports of goods and services	2,212.42	2,197.78	1,112.77	1,090.96	1,106.05	**صادرات السلع والخدمات**
Oil	1,166.72	1137	36.90	0	0	الصادرات النفطية
Other exports	1,045.69	1,060.78	1,075.87	1,090.96	1,106.05	الصادرات الأخرى
Imports of goods and services	13,294.28	13,747.65	13,271.98	13,481.33	13,543.69	**واردات السلع والخدمات**
Of which: Oil	1,845	2,861	3,630	2,663.44	2,675.76	واردات المشتقات النفطية
Of which: Food	3,656.28	3,527.65	3,253.98	2,227.67	2,237.97	واردات السلع الأساسية
Other Imports	7,793	7,359	6,388	8,590.22	8,629.95	واردات أخرى
Balance of goods and services	-11,081	-11,549	-12,159.21	-12,390.37	-12,437.64	**ميزان السلع والخدمات**
Balance on oil trade	-678.28	-1,724	-3,594	-2,663.44	-2,675.76	**ميزان تجارة النفط**
Balance of incomes and transfers	6,982.91	6,191.02	6,653.02	6,912.57	6,179.74	**ميزان الدخل والتحويلات**
Balance of incomes	-40.19	-56.36	-4.10	-3.95	-16.24	ميزان الدخل
Of which: Transfers	7,023.10	6,247.38	6,657.12	6,916.52	6,195.98	ميزان التحويلات
Remittances	2,900.22	3,066.58	3,240.46	3,422.16	3,614.05	تحويلات العاملين
Donor financing	4,122.88	3,180.80	3,416.66	3,494.36	2,581.93	سحوبات على هبات المانحين
Current account and Financial account	**-5,675.59**	**-6,298.50**	**-6,287.91**	**-6,214.68**	**-6,865.27**	**الحساب الجاري**
Capital inflows net	**321.26**	**888.31**	**-770.24**	**204.33**	**219.78**	**صافي الحساب الرأسمالي والمالي**
Capital inflows net	278.05	290.69	303.09	326.60	-16.20	صافي تدفقات رأس المال
Financial inflows net	45.09	597.62	-1,073.33	-122.27	235.98	صافي التدفقات المالية
Errors and omissions	**5,444.51**	**6,605.43**	**4,911.49**	**5,765.82**	**7,117.45**	**السهو والخطأ**
Overall balance	**90.18**	**1195.24**	**-2,146.65**	**-244.54**	**471.95**	**الميزان الكلي**

المصادر: البنك المركزي اليمني - تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي – أكتوبر 2025 - مصلحة الجمارك – وزارة النفط والمعادن – وزارة التجارة والصناعة UN Comtrade – OEC World – Bank for international Settlements - بيانات سنوية.

تنويه:

حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الفردية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.

تعتبر البيانات الواردة في التقرير التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.

في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر إلى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.

يصدر هذا التقرير عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني -المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

هاتف 256518 - 2 - 967 +

البريد الإلكتروني RSD@CBY-YE.COM

الإدارة العـامـــــة للبحـــــوث والإحصـــــــــاء
البنك المركزي اليمني - عدن - الجمهورية اليمنية
RSD@CBY-YE.COM + 967 - 2 - 256518 + 967 - 2 - 256518